قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠١ لسنة ٢٠٠٧

بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثالث لاتفاقية منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شعبان سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٧ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٦ صفر سنة ١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٣ فبراير سنة ٢٠٠٨ م) .

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

رقم (٢٦٣ - ٢٨٤)

التعديل الثالث

لاتفاقية منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧

التعديل الثالث بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦ لاتفاقية منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة الموقعة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بين كلا الطرفين حكومة جمهورية مصر العربية ("ج.م.ع." أو "الممنوح") وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ("الوكالة") (ويشار إليهما مجتمعين بـ "الطرفين") والمعدلة مؤخراً فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ ("اتفاق المنحة") .

بنـد ١ - تعدل اتفاقية المنحة على النحو التالى :

(أ) تعدل المادة ٢ ، بند ٢ - ٢ ، بحذف عبارة " تشجيع التجارة من خلال تحسين تحديث وتطوير النظم الجمركية بجمهورية مصر العربية وتيسير خدمات التجارة بمصر " ويحل محلها عبارة " تنشيط التجارة من خلال تحسين عملية تحديث القدرات التجارية فى جمهوية مصر العربية بما يشمل الجمارك وتيسير خدمات التجارة فى مصر " .

(ب) تعدل المادة ٣ ، بند ٣ - ١ ، البند الفرعى (أ) باستبدال عبارة " ثلاثون مليون دولار أمريكى " ويحل محلها عبارة " سبعة وثلاثون مليونًا وخمسمائة ألف دولار أمريكى " .

(جـ) تعدل المادة ٣ ، بند ٣ - ١ ، البند الفرعى (ب) باستبدال عبارة " ثلاثون مليون دولار أمريكى (٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) " ويحل محلها عبارة " تسعة وخمسون مليونًا وخمسمائة ألف دولار أمريكى (٥٩٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) " .

(د) تعدل المادة ٣ ، بند ٣ - ٢ ، البند الفرعى (ب) بحذف العبارة التالية " لن تقل مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية عن المعادل بالجنيه المصرى لمبلغ مليون وثلاثمائة وأربعة آلاف وثلاثمائة وثمانية وأربعون دولاراً أمريكيًا (١٣٠٤٣٤٨) دولاراً أمريكيًا متضمنًا المساهمة النقدية

والعينية ، ستقوم جمهورية مصر العربية بتقديم تقارير سنوية عن مساهمتها النقدية والعينية بالشكل الذى يتفق عليه مع الوكالة " ويحل محلها " لن تقل مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية عن خمسة عشر مليون جنيه مصرى (١٥٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه مصرى) ، وستقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتقديم تقارير سنوية على الأقل عن مساهمتها النقدية والعينية بالشكل الذى يتفق عليه مع الوكالة " .

(هـ) تعدل المادة ٤ ، الفقرة (أ) باستبدال عبارة " ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ " ويحل محلها "٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ " .

(و) تعدل المادة ٧ ، البند ٧ - ١ بإضافة العنوان التالى :

وزارة التجارة والصناعة

٢ شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتى - القاهرة .

(ز) يستبدل الملحق رقم ١ بالكامل ويحل محله الملحق رقم ١ المرفق طيه شاملاً المرفقين رقم ١ - ١ الخطة المالية التوضيحية مساهمة الوكالة الأمريكية ورقم ١ - ٢ الخطة المالية التوضيحية مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية ، وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بنـد ٣ - الاتفاق بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله بموجب هذا التعديل ، تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - التصـديق :

تتخـذ حكومة جمهورية مصر العربية (ج.م.ع) كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الثالث وتخطر الوكالة الأمريكية بتمام التصديق .

البند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع : _____

الاسـم : **فايزة أبو النجا**

المنصب : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع : _____

الاسـم : **كينيث سى . إليس**

المنصب : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر

الجهات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه :

وزارة المـالـية

التـوقـيع : _____

الاســـم : الدكتور / **يوسف بطرس غالى**

المنـصـب : وزير المـالـية

الجهات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التـوقـيع : _____

الاســـم : السـيـد / **رشيد محمد رشيد**

المنـصـب : وزير التجارة والصناعة

الوصف التفصيلى

١ - مقدمة :

يصف هذا الملحق (ملحق رقم ١) الأنشطة التى يتعين القيام بها والنتائج المزمع تحقيقها باستخدام الأموال المرتبط عليها بموجب هذا الاتفاق . ولا يجوز تفسير ما يرد فى هذا الملحق على أنه تعديل للتعاريف أو الشروط الواردة فى هذا الاتفاق . ويمكن للممثلين المفوضين من قبل طرفى هذا الاتفاق إدخال أية تعديلات على هذا الملحق ١ بدون إجراء تعديلات رسمية على الاتفاق على أن يتم إدخال هذه التعديلات للملحق ١ عن طريق الخطابات التنفيذية وفقًا للمادة (أ) بند أ - ٢ من ملحق الشروط النمطية (الملحق ٢) لهذا الاتفاق - وذلك بشرط ألا يتم تغيير تعريف الهدف الاستراتيجى والنتائج المذكورة فى المادة ٢ من هذا الاتفاق .

٢ - خلفية :

تقوم جمهورية مصر العربية بتنفيذ برنامجها الخاص بإصلاح السياسات الاقتصادية والذى يهدف إلى زيادة فرص العمل فى القطاع الخاص الإنتاجى من خلال نمو التجارة والاستثمار . ويعد إصلاح المجالات المتعلقة بهيكل القدرات التجارية بجمهورية مصر العربية ، متضمنة تسهيلات الجمارك وتيسير التجارة واحدا من المكونات الهامة لهذا البرنامج ، وذلك بهدف توفير البيئة الميسرة لتنمية الصادرات والاستثمار والنمو . وسوف تساهم المساعدات الفنية والتدريب والسلع المقدمة بموجب اتفاقية الجمارك وتيسير التجارة فى معاونة جمهورية مصر العربية على تنفيذ أجندة الإصلاح فى كافة المجالات المتعلقة بهيكل القدرات التجارية بما فيها تيسير الجمارك والتجارة .

٣ - النتائج المستهدف إنجازها :

سوف تساهم اتفاقية الجمارك وتيسير التجارة - جنبا إلى جنب مع غيرها من الأنشطة الممولة فى ظل الهدف الاستراتيجى رقم ١٦ (تقوية بيئة التجارة والاستثمار) - فى إنجاز النتائج المتوسطة التالية :

(أ) النتيجة المتوسطة ١٦ - ١ تحديث القطاع المالى .

(ب) النتيجة المتوسطة ١٦ - ٢ تسهيل التجارة والاستثمار .

وتتضمن النتائج - على المستوى المصغر - ما يلى : ١) خفض متوسط زمن التخليص الجمركى على البضائع فى الموانئ ، ٢) خفض عدد الخطوات الإجرائية الخاصة بالإفراج الجمركى ، ٣) ارتفاع نسبة الإقرارات الجمركية المتداولة إليكترونيا ، ٤) تخفيض زمن تسجيل العلامات التجارية .

٤ - الأنشطة :

يجب أن تتوافق الأنشطة المطلوب تنفيذها فى ظل مشروع المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة مع معايير الاختيار الأساسية ، وتشمل هذه المعايير إظهار التوافق مع الهدف الاستراتيجى ، ووضوح العلاقة مع النتائج المستهدفة ، وواقعية النتائج المتوسطة ، والتعريف الواضح للأنشطة وتكلفتها المقترحة وتناسبها مع المنافع المتوقعة .

١ - مبادرات الإصلاح فى قطاع الجمارك

يشمل هذا المكون أنشطة تدعم تحديث الإطار القانونى للجمارك فى جمهورية مصر العربية ، وتبسيط الإجراءات والضوابط الجمركية ، وميكنة أنظمة مصلحة الجمارك ، وتقوية آليات التفتيش والإخضاع للقوانين والقرارات ، وعرض إجراءات إدارة المخاطر وما بعد المراجعة ، تيسير إنسياب أنظمة الإعفاءات الجمركية ، وتدعيم إدارة الموارد البشرية والتدريب ، كما يدعم هذا المكون صياغة السياسات الجمركية .

٢ - مبادرات الإصلاح فى قطاع تسهيل التجارة

يتضمن هذا المكون أنشطة تدعيم عمليات تطوير معايير جمركية موحدة وإجراءات سحب العينات ، وتيسير الخدمات الجمركية وانسيابية التفتيش على البضائع وتنمية الموارد البشرية والتدريب .

كما تتضمن هذه المبادرات الإصلاحية الأنشطة المرتبطة بما يلى :

(أ) التقدم فى الخدمات التجارية والتوافق مع منظمة التجارة العالمية . و

(ب) مساعدة الحكومة المصرية على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وصناعية فعالة لرفع مستويات تحرير التجارة ، وزيادة قدرة مصر التنافسية وصادراتها ، وتمكين مصر من تعظيم المزايا العائدة عليها من التجارة الحرة بصفة عامة ، واتفاقيات التجارة الحرة بصفة خاصة . و

(جـ) تحسين نظام حقوق الملكية الفكرية فى مصر . و

(د) مساعدة الحكومة المصرية على الوصول إلى المستهدف من قانون المنافسة ، بما فيها الأهداف المتعلقة بحماية المستهلك .

٣ - تنسيق وإدارة برنامج إصلاح الخدمات الجمركية والتجارية فى مصر

سوف يدعم هذا المكون إنشاء وحدات استشارية لوزارة المالية والوزارات الأخرى المشاركة فى تصميم وتنسيق الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة وهيكل القدرات التجارية ، مثال ذلك وزارة التجارة والصناعة .

٥ - مراقبة الأداء :

إن تنفيذ اتفاق المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة سوف يسهم جزئيًا فى تحقيق النتيجتين المتوسطتين المذكورتين فى البند رقم ٣ من الملحق رقم ١ ، وسيتم قياس النتيجتين المذكورتين باستخدام المؤشرات التالية :

١ - الصادرات غير البترولية وواردات السلع كنسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى (لتزيد من ٢٠ ٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠ ٪ عام ٢٠٠٩) .

٢ - التقدم فى التوافق مع منظمة التجارة العالمية ويشمل الالتزام بخمسة عشر بندا رئيسيا بموجب الاتفاقيات المختلفة مع منظمة التجارة العالمية (تزداد من ٣٦٪ عام ٢٠٠١ إلى ٩٥ ٪ عام ٢٠٠٩) .

وبالإضافة إلى المؤشرات المذكورة أعلاه ، يتم قياس التقدم فى تحقيق النتائج على المستوى المصغر من خلال :

(أ) الوقت المستغرق فى التخليص على السلع فى الموانئ (يتم خفضه من ٢٢ يومًا عام ٢٠٠٤ إلى ١٠ أيام عام ٢٠٠٩) و

(ب) مدة تسجيل العلامات التجارية (يتم خفضها من ٦٠ شهراً عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ شهراً عام ٢٠٠٩) .

وقد تقرر إجراء تقييمين أحدهما فى منتصف المدة والتقييم الثانى فى نهاية المشروع .

٦ - ادوار ومسئوليات الأطراف :

(أ) جمهورية مصر العربية :

من المقرر أن تقوم وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة بدور الجهتين المنفذتين لجمهورية مصر العربية فى اتفاقية المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة . وبالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع مشاركة وزارة النقل والمواصلات وغيرها من الوزارات المعنية بتنفيذ إصلاحات فى مجالات هيكل القدرات التجارية كجهات منفذة إضافية لجمهورية مصر العربية فيما يخص الأنشطة المتعلقة بمكون تسهيل التجارة فى المشروع .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يتولى مكتب القطاع الخاص والسياسات التابع لقسم السياسات بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية متابعة تنفيذ اتفاقية المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة نيابة عن الولايات المتحدة .

وتعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هى الجهة المسئولة عن تنفيذ العقود واتفاقيات التعاون والمنح من أجل تنفيذ الأنشطة المتفق عليها طبقًا لاتفاقية المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة ، واللازمة لتحقيق النتائج المذكورة فى البند الثالث أعلاه ومتابعة وتقييم مدى إنجاز تلك النتائج ، على ألا ترتبط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأى من تلك المنح واتفاقيات التعاون والعقود إلا بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الجهات المصرية ذات الصلة بتنفيذ تلك الأنشطة .

(ج) الشركاء الآخرون :

من المتوقع أن يقدم القطاع الخاص والمنظمات الدولية العامة مثل منظمات الجمارك العالمية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية مدخلات لمكونات المشروع المختلفة ، الأمر الذى يسهل من تحقيق النتائج المرجوة من هذا المشروع .

٧ - التمويل :

يحتوى الجدول المرفق على الخطة المالية التوضيحية لاتفاق المساعدة من أجل تيسير النظم الجمركية والتجارة . ويمكن لممثلى الأطراف إجراء تغييرات على هذه الخطة المالية بدون تعديل رسمى للاتفاق شريطة ألا تؤدى هذه التغييرات إلى تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المحدد لها فى البند ٣ - ١ من الاتفاق .

(مرفق ١ - ١)

منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة

منحة الوكالة الأمريكية رقم ٢٦٣ - ٢٨٤

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الوكالة الأمريكية

(المبالغ بالألف دولار)

مدخلات الموازنة	الالتزام الجارى	التزام عام ٢٠٠٦	التزامات مستقبلية	إجمالى الالتزامات حتى تاريخه
		العام المالى ٢٠٠٦	الأعوام المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩	
١ - مساعدات فنية / سلع / تدريب (طبقا لجميع آليات التنفيذ المصرح بها)(*).	٢٩٢٥٠	٧٢٥٠	٢١٧٥٠	٥٨٢٥٠
٢ - إدارة البرنامج ، المراجعة والتقييم	٧٥٠	٢٥٠	٢٥٠	١٢٥٠
المجموع	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠	٢٢٠٠٠	٥٩٥٠٠

(*) آليات التنفيذ المصرح بها تشمل عقود المساعدات الفنية ، السلع ، التدريب ، المنح ، اتفاقيات التعاون ، الخطابات التنفيذية ووحدات الإدارة .

منحة مشروع الجمارك وتيسير التجارة

منحة الوكالة الأمريكية رقم ٢٦٣ – ٢٨٤

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الحكومة المصرية

(المبالغ بالجنيه المصرى)

العناصر	المساهمة النقدية	حساب الأمانة FT-800 (١)	إجمالى مساهمة الحكومة المصرية
١ – مساعدات فنية / سلع / تدريب (شاملا وحدات التنسيق الإدارى) ...	١٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	١٤٧٠٠٠٠٠
٢ – إدارة البرنامج ، المراجعة والتقييم	–	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المجموع	١٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠

١ – تمثل مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية من حساب الأمانة FT-800 حصة صاحب العمل فى التأمينات الاجتماعية وتذاكر السفر للسفريات الدولية .